المعلم في بكين لتعزيز العلاقات الثنائية بين البلدين والارتقاء بها

الوطن- وكالات

وصل نائب رئيس مجلس الوزراء وزير الخارجية والمغتربين وليد المعلم، أمس، إلى الصين في زيارة رسمية، تلبية لدعوة من وزير الخارجية الصيني وانغ يي.

ويلتقي وزير الخارجية والمغتربين خلال زيارته بحسب ما أوردت «سانا»، كبار المسؤولين الصينيين، ويبحث معهم مختلف جوانب العلاقات الثنائية التي تربط البلدين الصديقين وسبل تعزيزها، والارتقاء بها في كل المجالات إلى المستوى الذي تأمله قيادتا البلدين، إضافة إلى تطورات الأوضاع في سورية، والمواضيع ذات الاهتمام المشترك على الساحتين الإقليمية والدولية.

وكانت وكالة «شينخوا» الصينية، نقلت قبل أيام عن المتحدث الرسمي باسم الوزارة غنغ شوان قوله: إنه « بدعوة من وزير الخارجية الصيني وانغ يي يقوم المعلم بزيارة للصين في الفترة من الـ١٦ حتى الـ٢١ من حزيران الجاري، لبحث العلاقات الثنائية بين البلدين والملف السوري على وجه التحديد».

ومن المقرر أن يعقد الوزيران مؤتمراً صحفياً في ١٨ حزيران، بحسب دعوة وجهتها وزارة الخارجية الصينية للصحفيين الراغبين بتغطية المؤتمر.

وتعد زيارة المعلم للصين الثالثة من نوعها خلال سنوات الحرب على سورية، إذ سبق وأجرى زيارة في ٢٢ من كانون الأول عام ٢٠١٥، إضافة إلى زيارة أجراها في نيسان ٢٠١٢.

نائب رئيس مجلس الوزراء وزير الخارجية والمغتربين وليد المعلم يصل بكين تلبية لدعوة من وزير الخارجية الصيني وانغ يي (عن الانترنت)

وترتبط سورية والصين بعلاقات تاريخية وقوية، وكانت سورية من بين أوائل الدول في المنطقة التي أقامت علاقات مع الصين، على حين وقفت الصين إلى جانب سورية في حربها على الإرهاب، وأكدت على موقفها المبدئي تجاه الحل السياسي فيها، ورفض التدخل الأجنبي في الشؤون الداخلية للدول، وأن الشعب السوري هو من يقرر مستقبل بلاده.

وكانت سورية الدولة الوحيدة التي استخدمت الصين من أجلها حق النقض الفيتو في مجلس الأمن ٦ مرات.

وحرصت الصين على تعزيز العلاقات الثنائية بين البلدين في مختلف المجالات، والمساهمة في عودة السلام والاستقرار والازدهار إلى سورية، وتجلى ذلك عبر استمرارها بإرسال المساعدات الإنسانية والطبية دعماً لصمود الشعب السوري.

ووقع البلدان عدداً من الاتفاقيات ومذكرات التفاهم، من بينها توقيع اتفاق المساعدات الإنسانية بين سفارة الصين والهيئة السورية للتخطيط والتعاون الدولي واتفاقية التعاون الاقتصادي والتقني بين البلدين.

وخلال مؤتمر صحفي بعد قمة جمعت بينهما في موسكو بداية الشهر الجاري، أكد الرئيس الروسي فلاديمير بوتين أمام نظيره الصيني شي جين بينغ، أن «روسيا والصين تعملان معاً لتسوية الأزمة في سورية، وتدعوان إلى إرساء الاستقرار للأوضاع».

وفي نيسان الماضي، شاركت سورية في أعمال الدورة الثانية لقمة «حزام واحد طريق واحد» التي عقدت في بكين، حيث أكد نائب وزير الخارجية الصينية تشن شياو دونغ خلال لقائه، المستشارة السياسية والإعلامية في رئاسة الجمهورية بثينة شعبان، أن «موقف بلاده وسياستها تجاه سورية لم ولن يتغيرا حاضراً أو مستقبلاً»، منوهاً بالتعاون والتنسيق الدائم بين البلدين وخاصة في مجال مكافحة الإرهاب.

وأكد تشن استعداد بلاده لمواصلة تقديم الدعم والمساعدات لسورية، في شتى المجالات، منوهاً بالجهود التي تبذلها سورية من أجل إنجاح محادثات «أستانا».

ونوه نائب وزير الخارجية الصيني وقتها، إلى رغبة بلاده وجديتها في المشاركة في عملية إعادة الإعمار في سورية، مؤكداً أن حكومة بلاده تشجع دائماً الشركات الصينية على الاستثمار في سورية.

وتصاعدت حدة التوتر التجاري مؤخراً بين بكين وواشنطن الداعمة للإرهابيين في سورية على خلفية القرارات التي اتخذتها إدارة الرئيس الأميركي دونالد ترامب، بحق الشركات التكنولوجية الصينية، الأمر الذي حذرت منه بكين، وأكدت بأنها «سترد بقوة إذا أصرت واشنطن على التأجيج».

أدمى الإرهابيين شمالاً وشرقاً ودمر عتادهم

الجيش يرد على اعتداء تركي ويستهدف نقطة مراقبته في مورك

حماة - محمد أحمد خبازي
حمص - نبال إبراهيم
دمشق – الوطن - وكالات

رد الجيش العربي السوري على اعتداءات الاحتلال التركي الداعم للتنظيمات الإرهابية، باستهداف نقطة مراقبة تابعة له في مدينة مورك بريف حماة الشمالي والتي انطلقت منها الاعتداءات، وفي الوقت نفسه واصلت وحداته استهداف التنظيمات الإرهابية وكبدتها خسائر فادحة.

ولرفع معنويات الإرهابيين ودعمهم نفسياً أطلقت نقطة مراقبة تابعة للاحتلال التركي في مدينة مورك عدة قذائف مدفعية على نقاط للجيش في محور تل بزام بريف حماة الشمالي الشرقي، ما دفع الجيش للرد على مصادر إطلاقها.

جاءت اعتداءات الاحتلال التركي، في وقت واصلت فيه التنظيمات الإرهابية وحلفائها اعتداءاتها على مدينة محردة وعلى القرى الآمنة بريف حماة الشمالي، حيث أطلقت أمس عدة صواريخ على قرية الجديدة اقتصرت أضرارها على الماديات.

وبيّن مصدر ميداني لـ«الوطن»، أن المجموعات الإرهابية اعتدت أيضاً على عدة نقاط للجيش في الكبارية ومحيط تل بزام بعدة قذائف مدفعية، بعد القصف التركي لها في محاولة لإثبات الحضور والاستقواء بالاحتلال التركي.

وأوضح المصدر، أن وحدات الجيش ردت بالمدفعية الثقيلة على مصادر إطلاق النيران أيضاً على حين أغار الطيران الحربي على مواقع ونقاط انتشار تنظيم «جبهة النصرة» الإرهابي وحلفائه في مورك واللطامنة وكفر زيتا والزكاة والأربعين وأبو رعيدة والصياد بريف حماة الشمالي محققاً فيها إصابات مباشرة، ما أسفر عن مقتل العديد من الإرهابيين وجرح آخرين.

كما شن الطيران الحربي غارات على الإرهابيين في الجبين وتل ملح شمال محردة، فقضى على العديد منهم ودمر لهم عتاداً حربياً، وعرف من الإرهابيين القتلى المدعو محمد خالد ياسين الحاج علي وهو من مدينة درعا، والمدعو أحمد عدنان السعيد.

وأكدت الخميس الماضي مصادر في ميليشيات مسلحة تابعة للاحتلال التركي أن تنظيم «جبهة النصرة» الإرهابي، يقف وراء الهجوم بقذائف المدفعية والهاون على نقطة المراقبة رقم ١٠ في منطقة شير المغار في جبل شحشبو بريف حماة الغربي والتابعة للاحتلال التركي وتسببت بجرح ٣ جنود أتراك.

وأوضحت المصادر حينها أن «النصرة» المدعومة من النظام التركي تهدف من ذلك إلى اتهام الجيش العربي السوري بالهجوم وإشعال المنطقة أكثر مما هي مشتعلة.

وذكر المصدر الميداني في تصريحاته لـ«الوطن»، أن الطيران الحربي شن أيضاً غارات مكثفة على الإرهابيين في أطراف خان شيخون والهبيط وفي معرة النعمان وحاس وصهيان وكفر سجنة ومعرة حرمة وتل عاس بريف إدلب الجنوبي الشرقي، وهو ما أدى إلى مقتل وإصابة العديد منهم وتدمير عتادهم الحربي ومنه دراجات نارية كانوا يستخدمونها في اعتداءاتهم على نقاط الجيش المثبتة بأطراف المنطقة المنزوعة السلاح، وسيارات بيك آب مزودة برشاشات متوسطة وثقيلة.

وفي محاولة لقلب الحقائق، سعت وزارة الدفاع التركية، في بيان لها، نشرته وكالة «الأناضول» التركية للأنباء، إلى اتهام قوات الجيش المتمركزة في منطقة تل بزام، باستهداف نقطة المراقبة التابعة للاحتلال التركي بالمدفعية وقذائف الهاون، وأنها قواتها في المنطقة ردت على القصف.

وأشار البيان إلى أن قصف الجيش السوري لنقطة المراقبة لم يتسبب بخسائر بشرية، واقتصرت الأضرار على بعض التجهيزات والمعدات الموجودة فيها.

وذكر البيان أن أنقرة تتابع التطورات الحاصلة في المنطقة عن كثب، وأجرت المبادرات اللازمة عبر روسيا.

من جانبه، ذكر «المرصد السوري لحقوق الإنسان» المعارض، أنه ارتفع إلى ٤٢ عدد الغارات التي استهدفت أمس مواقع الإرهابيين، في كل من كفرزيتا واللطامنة والزكاة والأربعين وأبو رعيدة ومورك بريف حماة الشمالي، والجبين وتل ملح شمال غرب حماة، ومدينة خان شيخون ومحيطها وأطراف الهبيط ومحيط معرة النعمان وصهيان وحاس بريف إدلب الجنوبي، ومنطقة الإيكاردا وريف المهندسين بريف حلب الجنوبي.

وأشار إلى أن إحدى الغارات استهدفت منطقة على مقربة من النقطة التركية في مورك.

وذكر «المرصد» أنه ارتفع إلى ٢٥٥ عدد القذائف الصاروخية والمدفعية التي أطلقتها قوات الجيش منذ ما بعد منتصف الليل وحتى عصر أمس، مستهدفة أماكن تواجد الإرهابيين، في كفر زيتا ومورك وتل ملح والجبين بريفي حماة الشمالي والشمالي الغربي، وبلدات وقرى الكماري وجزرايا والراشدين وخان طومان وخان العسل بريفي حلب الجنوبي والغربي، وبلدة معرة حرمة ومحيط مدينة خان شيخون بريف إدلب الجنوبي.

في غضون ذلك، ذكر موقع «العربي الجديد» الإلكتروني القطري الداعم للإرهابيين والمعارضة، أن الجيش واصل حشد قواته في ريف حماة، واعتبر أن ذلك دلالة على استعداده لهجمات جديدة، واحتدام المعارك واتساع نطاقها وأن الطرفين التركي والروسي لم يستطيعا تجاوز الخلاف الحاصل بينهما.

على خط مواز، ذكر مصدر في التنظيمات الإرهابية بشمال البلاد، وفق مواقع إلكترونية معارضة أن هناك ضغوطات روسية مستمرة على الجانب التركي لوقف دعم الإرهابيين والميليشيات المسلحة وقبول التهدئة في المنطقة.

وبالترافق مع عمليات الجيش في ريف حماة الشمالي، ذكر مصدر عسكري في غرفة عمليات الريف الشرقي لـ«الوطن»، أن وحدة مشتركة من الجيش والقوات الرديفة اشتبكت مع مسلحي تنظيم داعش الإرهابي بمحيط بادية السخنة، وسط قصف مدفعي نفذه الجيش على نقاط انتشار مسلحي التنظيم على طول خط الاشتباك ما أسفر عن إيقاع عدد من المسلحين قتلى ومصابين.

وفي السياق، اشتبكت قوة عسكرية أخرى تابعة للجيش مع مسلحي داعش بمحيط المحطة الثالثة في البادية الشرقية وذلك بعد رصد تحركهم خلال محاولتهم التسلل والعبور في المنطقة، وترافقت الاشتباكات مع استهداف مسلحي التنظيم بالأسلحة الرشاشة وإيقاع عدد من أفرادهم بين قتيل وجريح.

بدوره نفذ الطيران الحربي في سلاح الجو السوري غارتين جويتين استهدف خلالهما أهدافاً متحركة لداعش بمحيط منطقة حميمة وعلى اتجاه سد عويرض والمنطقة الممتدة إلى الحدود الإدارية المشتركة مع ريف محافظة دير الزور في أقصى ريف حمص الشرقي، ما أدى لإيقاع إصابات محققة في صفوف التنظيم وتكبده خسائر بالأرواح والعتاد.

كيان الاحتلال يكافئ ترامب باحتفالية في الجولان.. ومناورات واسعة النطاق لجيشه في الشمال

حزب الله: للتمسك بخيار المقاومة لإسقاط المؤامرات

وكالات

أكد حزب الله، أمس، أن التمسك بخيار المقاومة كفيل بإسقاط كل المؤامرات «الإسرائيلية» والأميركية، معتبراً أن أخطر القرارات التي اتخذها الرئيس الأميركي دونالد ترامب هي الموافقة على اعتبار الجولان العربي السوري المحتل تابعاً للكيان «الإسرائيلي»، في وقت عقدت حكومة الاحتلال جلسة احتفالية في الجولان المحتل لمكافأة ترامب على تلك الموافقة.

وأكد نائب رئيس المجلس التنفيذي في حزب الله علي دعموش في كلمة بحسب وكالة «سانا» للأنباء، أن التمسك بخيار المقاومة كفيل بإسقاط كل المؤامرات الإسرائيلية والأميركية التي تستهدف المنطقة وقضاياها.

وقال: إن «أخطر القرارات التي اتخذها الرئيس الأميركي دونالد ترامب الموافقة على اعتبار الجولان السوري المحتل تابعاً للكيان «الإسرائيلي» وكذلك ما يجري الترويج له بخصوص ما تسمى «صفقة القرن» باعتبارها مخططا كاملا لتصفية القضية الفلسطينية».

وشدد دعموش على وجوب مواجهة كل هذه المؤامرات بالمقاومة والصبر والصمود والثبات والإرادة، لافتاً إلى أن محور المقاومة يملك من الإمكانات والقدرات والإرادة ما يجعله قادرا على المواجهة وإسقاط «صفقة القرن».

بدوره شدد عضو كتلة التحرير والتنمية النيابية اللبنانية علي عسيران في بيان على أن لبنان لن يتنازل عن أي من حقوقه البرية والبحرية، موضحاً أن المقاومة هي الوسيلة للوقوف بوجه الأطماع والاعتداءات «الإسرائيلية» على لبنان وشعبه وأرضه.

وكان ترامب وقع في شهر آذار من العام الجاري بحضور رئيس وزراء كيان الاحتلال «الإسرائيلي» بنيامين نتنياهو إعلاناً اعترف بموجبه «بسيادة» كيان الاحتلال على الجولان السوري المحتل، في خطوة اعتبرت خروجا على الإجماع الدولي، ولاقت إدانات دولية واسعة حتى من الدول التي تكن العداء لسورية وتدعم الإرهابيين فيها.

ووصف نتنياهو حينها هذا الاعتراف بـ«التاريخي»، وزعم أن الجولان ستظل إلى الأبد تحت السيطرة «الإسرائيلية»، وأضاف «لن نتخلى عنها أبدا»!.

في المقابل، أكدت دمشق أن هذا الاعتراف «اعتداء صارخ على سيادة ووحدة أراضي الجمهورية العربية السورية، وأن ترامب لا يملك الحق والأهلية القانونية لتشريع الاحتلال واغتصاب أراضي الغير بالقوة، وأنه مهما مرت السنوات فلن يغير ذلك شيئاً من حقيقة أن الجولان أرض سورية محتلة».

وتحتل «إسرائيل» منذ عدوان حزيران ١٩٦٧ نحو ١٢٠٠ كيلومتر مربع من الجولان في خطوة لم يعترف بها المجتمع الدولي، في حين بقي نحو ٥١٠ كيلومترات مربعة تحت السيادة السورية.

ويعتبر الجزء المحتل من الجولان، حسب القانون الدولي، أرضاً محتلة، ويسري عليها قرار مجلس الأمن الدولي رقم ٢٤٢ لعام ١٩٦٧، الذي ينص ضرورة انسحاب كيان الاحتلال منها.

وفي كانون الثاني ١٩٨١ تبنى الكنيست «الإسرائيلي» قانوناً أعلن «سيادة إسرائيل» على الجولان، لكن مجلس الأمن الدولي رفض هذا القرار، في حين أكدت الجمعية العامة للأمم المتحدة عدم شرعية احتلال الهضبة داعية إلى إعادتها لسورية.

جاء ذلك، في وقت من المقرر فيه أن يعقد مجلس وزراء كيان الاحتلال الإسرائيلي مساء أمس جلسة احتفالية في الجولان المحتل، للإعلان عن إقامة قرية جديدة ستحمل اسم ترامب «تكريما» من الكيان له على اعترافه بـ«سيادة» الأخير على الجولان، وفق ما نقلت وكالة «سبوتنيك» الروسية عن هيئة البث الإسرائيلية «مكان».

وقالت «الهيئة»: إن مجلس وزراء كيان الاحتلال الإسرائيلي سيعقد بعد الظهر (أمس) جلسة احتفالية في هضبة الجولان، للإعلان عن إقامة قرية جديدة ستحمل اسم الرئيس الأميركي دونالد ترامب».

الاحتلال الإسرائيلي يعلن عن إقامة قرية جديدة ستحمل اسم دونالد ترامب في الجولان السوري المحتل (رويترز)

وأوضحت أن هذه الخطوة «الإسرائيلية» تأتي تكريماً لاعتراف أميركا بـ«سيادة» كيان الاحتلال «الكاملة» على الجولان المحتل، وبأن اسم القرية الجديدة سيكون «هضبة ترامب».

وبحسب «سبوتنيك»، تأتي جلسة حكومة الكيان «الإسرائيلي» في الجولان أمس، بمشاركة السفير الأميركي لدى الكيان، ديفيد فريدمان، والذي سيحضر الإعلان عن بدء تدشين إقامة مستعمرة «هضبة ترامب».

بموازاة ذلك، أعلن جيش الاحتلال أنه سيطلق أمس (الأحد)، مناورات عسكرية واسعة النطاق ستستغرق خمسة أيام، لدعم مستوى جاهزية قواته في شمال البلاد، بحسب ما نقل موقع قناة «روسيا اليوم» الإلكتروني عن صحيفة « هآرتس» الإسرائيلية.

وذكر جيش الاحتلال أن المناورات تجري في مناطق أخدود وادي الأردن والجليل الأعلى ونهاريا وبحيرة طبريا والجولان السوري المحتل، مشيراً إلى تنقلات عربات عسكرية ومقاتلات ومروحيات هجومية خلال فترة المناورات في البلاد.

وأضاف: إن المناورات تنفذ ضمن إطار برنامج التدريب لعام ٢٠١٩ بهدف ضمان الجاهزية القتالية لقواته في الشمال.

أبناء الجولان يعلنون إضراباً عاماً غداً ضد «المراوح»

وكالات

أعلن أهالي الجولان العربي السوري المحتل تنظيم إضراب عام غداً، ضد المخطط الاستيطاني الجديد لكيان الاحتلال الإسرائيلي والمتضمن تركيب مراوح هوائية كبيرة على أراضيهم الزراعية.

وذكرت وكالة «سانا» للأنباء، أن مخطط التوربينات أو ما يعرف بالمراوح الهوائية الذي يحاول كيان الاحتلال تمريره بحجة توليد الكهرباء من طاقة الرياح، لم يكن إلا مراوغة وصولاً إلى مصادرة أكثر من ستة آلاف دونم من الأراضي التي تعود ملكيتها لأبناء قرى مجدل شمس وبقعاثا ومسعدة وعين قنية وتهجير السكان من منازلهم وأراضيهم بسبب الآثار التي سيتركها هذا المخطط.

وذكر الأسير المحرر الشيخ سليمان المقت في اتصال هاتفي مع «سانا»، أن إعلان هذا الإضراب الوطني يأتي عقب اجتماع ضم مشايخ الجولان بقرية مسعدة الليلة الماضية للتأكيد على التمسك بالهوية العربية السورية لأهالي الجولان وأن الجولان المحتل جزء لا يتجزأ من أراضي سورية وسيعود إلى كنف السيادة الوطنية السورية مهما طال ليل الاحتلال.

وشدد المقت على أن أهالي الجولان المحتل ومن خلال هذا الإضراب يؤكدون رفضهم لكل ممارسات سلطات الاحتلال الإسرائيلي بحقهم وآخرها محاولة إقامة ما يسمى بالانتخابات المحلية ومخطط التوربينات.

ويشكل هذا المخطط خطراً كبيراً على أهالي الجولان المحتل لما له من آثار سلبية وأخطار صحية عليهم ولاسيما على الواقعة منازلهم بالقرب من التوربينات، كما أن إقامتها وسط البساتين ستقلل من المساحات المزروعة وستكون ذريعة إضافية لمصادرة المزيد من المساحات المزروعة من قبل قوات الاحتلال.

وفي بيان لهم نقلته وكالة «سانا»، عند الإعلان عن المشروع سابقاً، أكد أبناء الجولان المحتل، رفضهم القاطع لإقامة المشروع وجددوا التأكيد على تمسكهم بانتمائهم لوطنهم الأم سورية وتمسكهم بالهوية العربية السورية ومقاومة الممارسات التعسفية والعدوانية لسلطات الاحتلال الإسرائيلية.

وتضمن البيان حينها، الوثيقة الوطنية التي جمعت تواقيع أهالي قرى مجدل شمس ومسعدة وبقعاثا وعين قنية في أعقاب الاجتماع الذي عقدته الهيئات الدينية والفعاليات الاجتماعية في القرى المذكورة وقتها، حيث أكدوا الرفض المطلق لما يسمى مشروع المراوح وعدم السماح بتمريره مهما كلف الأمر لما له من أضرار ومخاطر وتبعات على أهالي الجولان المحتل.

قولاً واحداً

رسائل ساخنة في مياه باردة

رفعت إبراهيم البدوي

في أقل من شهر واحد اهتزت مياه الخليج على وقع سلسلة انفجارات مجهولة طالت عدداً من ناقلات النفط العملاقة ما أعادنا بالذاكرة إلى ما عرف بحرب ناقلات النفط، الأمر الذي جعل أمن ممرات الملاحة النفطية عرضة للتوتر وتبادل الرسائل الأمنية بين الدول المتصارعة وذلك لصرفها برصيد مراكز القوى، فبعد حادثة تفجير ميناء الفجيرة حدث يوم الخميس الماضي تفجير ملتبس في خليج عُمان طال ناقلتي نفط، نروجية ويابانية، الأمر الذي استنفر مجلس الأمن للاجتماع والتباحث بإمكانية تدويل وضع الملاحة في مياه الخليج.

البعض يعزو التوتّر في منطقة الخليج، إلى ممارسات الولايات المتحدة الأميركية التي تريد تطويع إيران بتشجيع من إسرائيل وبعض الأنظمة العربية.

وفي ظل احتدام الصراع بين دول المنطقة وبعض مراكز القرار لا يبدو أن التوتّر قد يعرف طريق التراجع، بيد أن كل المؤشرات تقودنا إلى احتمال تزايده وربما بلوغه حد الانفجار المحدود والمضبوط.

فالولايات المتحدة الأميركية وبريطانيا وإسرائيل ودول الخليج جميعهم سارعوا إلى اتهام إيران بأنها تقف وراء استهداف ناقلتي النفط، مستندين إلى سيناريوهات باتت مكشوفة وممجوجة مطابقة لسيناريو امتلاك العراق سلاح دمار شامل، حينها اكتشف العالم أجمع وبإقرار واضح من الأميركيين أنفسهم عدم صحة الادعاءات واعتمادهم التلفيق والكذب كما هو حاصل اليوم مع الدول نفسها التي تتبنى اتهام إيران بتفجير الناقلات.

حادث التفجير وقع أثناء الزيارة التاريخية لرئيس وزراء اليابان شينزو آبي إلى طهران، وهي الأولى منذ ٤٠ سنة، حاملاً رسالة تفاوض من الرئيس الأميركي دونالد ترامب موجهة للقيادة الإيرانية أراد من خلالها الالتفاف على تحريض أركان البيت البيض على إيران المستمر منذ هجمات الشهر الماضي في الخليج العربي. وليس مصادفة حتماً أن تستهدف ناقلة نفط يابانية بالتزامن مع زيارة رئيس الوزراء الياباني إلى إيران، التي تعتبر دليلاً على وجود نية مبيتة بقطع الطريق أمام أي تواصل أو نجاح أي تفاوض إيراني أميركي.

لم تجد الإدارة الأميركية إلا توجيه الاتهام لإيران بأنها مسؤولة عن الهجمات على ناقلتي النفط، وهذا ما يرضي صقور إدارة ترامب وكذلك حلفاؤه في الدول الخليجية.

وفي مراجعة لمواقف الدول المؤيدة لتوجيه ضربة أميركية إلى إيران والدول المتحفّظة والدول المعارضة.

– الرئيس الأميركي ورغم استخدامه أسلوب الضغط العالي فإنه لا يريد الحرب معها وهو بنبرته وتهديده يبتز دول الخليج بصفقة أسلحة أميركية جديدة لمصلحة السعودية والإمارات تقدر بـ٤٠٠ مليار دولار أميركي.

– داخل إدارة البيت الأبيض، يبدو أن الصقور، مستشار الأمن القومي جون بولتون ووزير الخارجية مايك بومبيو وعدداً من المتشددين، يبذلون جهوداً كبيرة لتوريط الولايات المتحدة بعمل عسكري يستهدف إيران، تنفيذا لرغبة العدو الإسرائيلي وطمعاً بالحصول على عقود مغرية في الخليج.

– دول الخليج العربي تتهيب المواجهة الشاملة مع إيران، لكنها تريد من الولايات المتحدة استخدام قواتها لتوجيه رسالة عسكرية قوية إلى إيران لإضعاف نفوذها تؤدي إلى وقف دعمها للحوثيين في اليمن والحشد الشعبي في العراق وحزب الله في لبنان.

– إسرائيل تنتظر اللحظة التي تستطيع فيها توريط أميركا بعمل عسكري بالخليج وهي تتعاون مع صقور إدارة ترامب والدول الخليجية بهدف توجيه ضربة عسكرية إلى إيران.

– الدول الأوروبية، خصوصاً ألمانيا وفرنسا، تتحفظ على القيام بأي عمل عسكري يستهدف إيران، وهي تتخوّف من تداعيات احتدام الصراع في المنطقة، فضلاً عن أنها مقتنعة بأن هناك نفخاً في أبواق الحرب وأن هناك اتهامات لإيران لا تستند إلى معطيات، وفضلاً عن أن الدول الأوروبية حانقة على ترامب بسبب حشرها في قضية الملف النووي الإيراني.

– روسيا والصين، ترفضان بشدّة أي عمل عسكري يستهدف طهران، ويؤكّدان أن الأزمة افتعلتها الولايات المتحدة الأميركية، وبالتالي يجب على الرئيس الأميركي التفتيش عن طريقة لإخراج نفسه من هذا المأزق الذي أوصل نفسه إليه.

وفق خريطة المواقف هذه، يبدو الصراع محتدماً بين المؤيدين والمعارضين لرفع وتيرة المواجهة العسكرية. لكن ذلك لا يعني أن المواجهة حتمية، خصوصاً أن تداعياتها ونتائجها ستكون كبيرة جداً على كل المنطقة، وهذا ما قاله الأمين العام لحزب الله السيد حسن نصرالله حين قال «واهم من يعتقد أن أي عمل عسكري ضد إيران سيبقى محصوراً بالحدود الإيرانية» وهذا ما تخشاه الدول الخليجية التي تراقب مخاطر احتدام الصراع الأميركي - الإيراني وانعكاساته عليها، وهي التي تعاني وطأة تورّطها في حرب اليمن وارتداداتها عليها.

من هنا، فإن الصواعق التي تنفجر في مياه الخليج، ما تزال منضبطة وتحت سقف الرسائل الساخنة، وليس هناك ما يوحي أن الانفجار حتمي، خصوصاً مع وجود مؤشرات على تفعيل نشاط التفاوض عبر القنوات الخلفية، إن ما نراه من توتر وتصعيد ربما يؤدي إلى فتح كوّة في جدار الأزمة، تماماً حين جاء الكلام الإيراني جواباً عن تصريح الرئيس الأميركي في اليابان حين قال: لا نية للحرب ضد إيران ولا يريد الأذية لها ولا يخطط لتغيير النظام بإيران بل إن ما يهمه هو التأكد من عدم قدرة إيران على إنتاج السلاح النووي.

الجواب الإيراني لم يتأخر وجاء الرد على لسان القائد الأعلى للثورة في إيران السيد علي خامنئي أثناء استقباله رئيس الوزراء الياباني شينزو آبي حيث قال: إن إيران لا تمتلك السلاح النووي ولا نية لإيران إنتاج أي سلاح نووي وإن إيران سبق لها أن أصدرت فتوى تحريم إنتاج أو استخدام أي نوع من السلاح النووي.

الملاحظ أن الجواب الإيراني وجه للياباني أي الجهة نفسها التي انطلق منها موقف ترامب والجهة نفسها التي حملت رسالة ترامب لإيران.

وعلى الرغم من امتناع القيادة في إيران عن استلام رسالة ترامب فإن كلام السيد علي خامنئي الموجه إلى رئيس وزراء اليابان شينزو آبي، كان بمنزلة سلم النجاة لترامب يساعده على النزول من أعلى الشجرة، الأمر الذي اعتبر الكوة التي فتحت بجدار المفاوضات ولو عبر الإعلام إلا أنها كوة لم تزل بحاجة إلى توسعة ودراية وعناية تسمح لحجم ترامب الضخم بالمرور عبر تلك الكوة.

وبانتظار مرور ترامب تبقى مياه الخليج الباردة في حالة تبادل للرسائل الساخنة بين إيران وأميركا.